فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 18 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير حقوق الانسان عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان الملحقين او الموضوعين على الذمة

سيدي،
في اطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجوا منكم مدنا بالمعلومات التالية :
1/ قائمة في اعوان وزارتكم الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
2/ قائمة في اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم الملحقين او الموضوعين على الذمة لدى وزارات او هيئات او منظمات او مؤسسات عمومية او اشخاص اخرين.
3/ قائمة تتضمن هوية الاعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها او الموضوعين على ذمتها وتاريخ الالحاق او الوضع على الذمة.
4/ هل ان وزارتكم في حاجة الى خدمات هؤلاء الاعوان ؟
5/ قائمة في اعوان الجهات الاخرى الملحقين بوزارتكم والمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها او الموضوعين على ذمتها.
6/ الاساس القانوني للالحاق والوضع على الذمة.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

الجمهـــورية التـــونسية
رئاسة الحكومة
الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية
المجتمع المدني وحقوق الانسان

سؤال كتابي للسيد فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

الموضوع: الأعوان الملحقين والموضوعين على الذمة.

1. قائمة في أعوان الوزارة الملحقين أو الموضوعين على الذمة لدى وزارات أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات عمومية أو أشخاص آخرين
2. قائمة في أعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت الإشراف الملحقين أو الموضوعين على الذمة لدى وزارات أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات عمومية أو أشخاص آخرين.
3. قائمة تتضمن هوية الأعوان ورتبهم وهوية الجهات الملحقين بها أو الموضوعين على ذمتها وتاريخ الإلحاق أو الوضع على الذمة.
4. هل الوزارة في حاجة إلى هؤلاء الأعوان.
5. قائمة في أعوان الهات الأخرى الملحقين بالوزارة والمؤسسات العمومية التي تحت إشرافها أو الموضوعين على ذمتها.
6. الأساس القانوني للإلحاق والوضع على الذمة.

الجـــواب:

تم إحداث خطة وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة.

وهي خطة صلب رئاسة الحكومة لا يتم إفرادها بميزانية معيّنة ضمن الميزانية العامة للدولة ولا بموارد مالية أو لوجستية أو بشرية خاصة بها، بحيث يتم الاستعانة بأعوان وإطارات يرجعون بالنظر إلى رئاسة الحكومة أو الملحقين لديها والاعتماد على التجهيزات والمعدات التابعة لرئاسة الحكومة علاوة على تأمين خلاص نفقات وسائل المصالح على ميزانية رئاسة الحكومة. كما لا يتم وضع مؤسسات أو منشآت عمومية تحت إشراف الخطة الوزارية المذكورة.

وبناء عليه، فإن التصرف في الموارد المالية والبشرية المتوفرة يتم من قبل الهياكل المعنية برئاسة الحكومة مباشرة، التي يمكن أن تفيدكم في الغرض.

مع فائق التقدير والاحترام.

الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية
والمجتمع المدني وحقوق الإنسان